

أهم القرارات العلمية

في مجلة مجمع اللغة العربية^(١)

لا يجيل أحد من المثقفين مبلغ اتساع العلوم في عصرنا الحاضر ، ومبلغ حاجتنا إلى مصطلحات علمية عربية تجعل لغتنا قادرة على استيعاب تلك العلوم ، وعلى التعبير عن حاجات المدنية الحديثة . وكل عالم ثبت بتصدى لوضع المصطلحات يتساءل عن القواعد اللغوية التي يجب عليه اتباعها في عمله من دون أن تنزل قدمه . وليست تلك القواعد في متناول يد كل إنسان ، فكثير منها آراء لعلماء اللغة القدماء مبثوثة في كتب متفرقة سقيمة الطبع ، مغلقة العبارة ، قلما يقدم على مطالعتها إلا فقهاء اللغة أو الذين أدتوا حظاً كبيراً من الصبر والجلد . ولذلك كان أنفع عمل أتاه مجمع اللغة العربية في مصر ، عقب إنشائه ، اتخاذ قرارات مهمة في القياس ووسع فيها أبوابه ، وأثبت الصحة في قياسية عدد من الأوزان والجموع ، مما أنار الطريق أمام واضعي المصطلحات العلمية ، وصهل عملهم ، وجتنبهم عناء مراجعة الكتب القديمة ، أو الوقوع في مضائق الآراء الحديثة الفجة .

ولكن القرارات المذكورة جاء معظمها في الأجزاء الأربعة الأولى من مجلة المجمع المشار إليه ؛ وهذه الأجزاء نفذت كلها منذ سنين ، ولم يعد المجمع طبعها ، على حين أن عدداً من المثقفين ، حتى من أعضاء المجمع الجدد ، يتوقون جميعاً إلى الحصول عليها فلا يجدونها . أما سائر القرارات فهي مبثوثة

(١) بحث ألفاه الأمير مصطفى الشهابي نائب رئيس المجمع العلمي العربي في جلسة المجمع الختامية لسنة ١٩٥٧ م .

في بقية أجزاء المجلة ، ولا بد من بذل شيء من الجهد للعشور عليها في صفحات تلك الأجزاء .

وقد كنتُ بحثت في قرارات مجمع مصر هذه ، وأدرجت ما يهمننا منها في المحاضرات التي أقيمتها سنة ١٩٥٥ على طلاب معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة^(١) . وكذلك لخصتها في مقدمة « معجم الألفاظ الزراعية بالفرنسية والعربية »^(٢) . وعندما عُقد مؤتمر اللغوية العلمية العربية في دمشق ، في التاسع والعشرين من أيلول سنة ١٩٥٦ ، ذكرت للمؤتمر ما في جمع هذه القرارات ، وطبعها ، هي وشروحها ، والاحتجاج لها ، من فوائد يفيدها واضعو المصطلحات العلمية ومحققوها . وقد لبي المؤتمر اقتراحي واتخذ التوصية الآتية : « يوصي المؤتمر بجمع القواعد والشروح التي وضعها مجمع اللغة العربية في التعريب ، وقياسية بعض الأوزان والجموع ، في كتاب تطبعه الجامعة العربية ، ليكون دستوراً للمجماع فيما تضع أو تحقق من مصطلحات » .

وها قد مرت سنة على هذا القرار ولما يصدر الكتاب الملع إليه ، لذلك رأيت من المفيد أن أجمل قرارات المجمع في هذا المقال ، ذاكرًا مثلاً أو أكثر لكل قرار ، وشارحاً في إيجاز ما يحتاج الى شرح . أما النصوص اللغوية التي استند المجمع إليها في اتخاذ قراراته فلا مجال لذكرها ، ولا لذكر الموازنة بينها في مثل مقالي هذا .

والمجمع ، على ما هو واضح ، لم يبتدع قواعد جديدة للفتنا الضادية ، بل رجح مذاهب عدد من أئمة اللغة ، وهي مذاهب القائلين بقياسية بعض الأوزان والجموع ؛ وترخّص في بعض القواعد دون إخراجها عن أوضاعها ،

(١) طبع المعهد المشار اليه التابع لجامعة الدول العربية هذه المحاضرات بعنوان

« المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث » فجاهت في ١٣٥ صفحة .

(٢) أتمت في هذه السنة طبعه في القاهرة طبعة ثانية منقحة ومزبدة .

لكي لا يظهر عجز لساننا عن مجازاة الألسن الأخرى ، وغرض المجمع في ذلك تبسير وضع المصطلحات العلمية دون الإخلال بسلامة اللغة .
وهاكم بعد هذا خلاصة في القرارات التي وردت في الجزء الأول من مجلة المجمع (١) .

قرار التعريب :

« يجيز المجمع أن يُستعملَ بعض الألفاظ الأعجمية ، عند الضرورة ، على طريقة العرب في تعريبهم » .
ومن الواضح أن التعريب في هذا المقام ليس التبيين ، ولا ترجمة اللفظ الأعجمي بمعناه ، على ما قد يذهب إليه بعضهم ، وإنما هو إدخال ذلك اللفظ الأعجمي في اللغة العربية ، أي كتابته بحروف عربية ، وإعطائه حكم اللفظ العربي ، سواء أمكن جملة على وزن من الأوزان العربية أم لا .
والتعريب في العربية قديم ، على ما هو معروف . ففي القرآن الكريم نحو مائة كلمة معربة كالزنجيل والسجيل والإستبرق والسرادق والقسطاس وغيرها .
وفي معجمائنا القديمة عدد كبير من المعربات دعت الحاجة إلى إدخالها في اللغة ، سواء في الجاهلية أو بعد انتشار العرب في الفتوحات الإسلامية ، كالأترج والباذنجان والإسفاناخ والكروبا والياسمين في النبات ، والجاموس والسلحفاة والأنكليس والبيرر والسمور والسنجاب في الحيوان ، والزئبق والبورق والطلق والزرنينخ والنطرون والجص في المواد والمركبات الكيميائية ، إلى آخر أشباه هذه المعربات في شتى شؤون الحياة من لباس وطعام وشراب وآلات وأدوات وعلوم مختلفة .

(١) دور الانقصاد الأول سنة ١٩٣٤ ، وقد احتج المرحوم الشيخ أحمد الاسكندري لهذه القرارات في الجزء نفسه من المجلة (ص ١٧٧ - ٢٦٨) .

أما المعربات المولدة فهي كثيرة جداً ، ولا مجال للبحث فيها ، والذي يهحننا ذكره في هذا الموضوع أن أئمة اللغة العربية كانوا أجمعوا على أن التعريب سماعي ، على ما ذكره المرحوم الشيخ أحمد الاسكندري في الجزء الأول من مجلة مجمع اللغة العربية . ولكن هذا القول لا يقره عالم من علماء العرب في أيامنا ، فنحن مهما نبالغ في تجنب التعريب ، ذاهبين إلى إيجاد ألفاظ عربية بوسائل الاشتقاق ، والمجاز ، فهناك ألفاظ أعجمية في العلوم الحديثة لا بد لنا من تعريبها ؛ ومن هذه الألفاظ الأعجمية ما لا يجوز إلا تعريبها ، كأسماء نباتات جهلتها العرب ، وكشف النباتيون الغطاء عنها حديثاً ، ثم سموها بأسماء أعلام تنويعاً بتلك الأسماء ، وتخليداً لها ، مثلها الزهرة المسماة دهليّة فهي على اسم عالم نباتي سويدي اسمه دهل ، ومثل الشجرة المسماة مكثورّة فهي منسوبة إلى المواليدي الأمريكي المسمى مكثور ، وهكذا. فإن كثيراً من النباتات قد سميت بأسماء علماء وملوك وحكام وأقاليم ومدن وآلهة من آلهة القدماء ، وكلها لا بد من تعريبها . وإيجاد أسماء عربية لها شيء بعيد عن المنطق .

وفي كثير من العلوم الحديثة أسماء علمية بكاد يكون من المستحيل وضع أسماء عربية لها بوسائل الاشتقاق أو المجاز ، ولذلك أجاز مجمع اللغة العربية التعريب ، ولكنه قيده بكلمتي «عند الضرورة» ، أي عند العجز عن إيجاد كلمة عربية تقابل الكلمة الأعجمية .

ومعظم العلماء الحرصاء على سلامة اللغة يرون في نقل الألفاظ الأعجمية إلى لغتنا العربية الرجوع إلى الوسائل الآتية على التتابع وهي : الترجمة ، وإذا تعذرت فالاشتقاق أو المجاز ، وإذا تعذر الاشتقاق أو المجاز فالتعريب . ومن الواضح أن التعريب يأتي في المرحلة الثالثة أي عند الضرورة إليه . والعالم الثابت هو الذي يعرف مبلغ الضرورة في وضع المصطلحات ، أي حدود التعريب ومداه ، فكل لفظ علمي أعجمي يحتاج إلى دراسة خاصة لمعرفة أصلح

لفظ عربي أو معرب يقابله . وفي هذا المجال الوعر تتعارض آراء علمائنا ؛ وفيه تعرف كفاية العالم الثبت ، ودقة نظره ، وصلامة ذوقه جميعاً (١) .
ومهما يكن من أمر فجمال التعريب يكون واسعاً في نقل أسماء أعيان المواليد « من نبات وحيوان وحجاد » التي لم تعرفها العرب ، وأسماء الأدوية والعقاقير والمركبات الكيميائية ، والآلات العلمية ، والأطعمة والأشربة والألبسة الخاصة الأعجمية ؛ أما أسماء المعاني العلمية فإن مجال الترجمة والاشتقاق يكون فيها أوسع من مجال التعريب .

قرار المولد :

« المولد هو اللفظ الذي استعمله المولدون ، على غير استعمال العرب ، وهو قسمان :

- ١ - قسم جروا فيه على أقبسة كلام العرب من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما ، كاصطلاحات العلوم والصناعات أو غير ذلك . وحكمه أنه عربي سائغ .
- ٢ - وقسم خرجوا فيه عن أقبسة كلام العرب إما باستعمال لفظ أعجمي لم تعربه العرب ، وقد أصدر المجمع في شأن هذا النوع قراره (أي قرار التعريب) ؛ وإما بنحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح ؛ وإما بوضع اللفظ ارتجالاً .

والمجمع لا يميز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام .
من المعلوم أن كلام المولدين هو الألفاظ التي لم يضعها أو لم يصطلح عليها عرب الجاهلية وصدر الإسلام ، أي أنها تلك الألفاظ التي استعملت بعد أواخر القرن الثاني الهجري في الأمصار ، وبعد أواسط القرن الرابع في جزيرة

(١) أجات آراء المتشددين وآراء المتساهلين في أمر التعريب في خطاب ألقته في حفلة افتتاح الدورة الثانية والمشرين (١٩٥٥ - ١٩٥٦) لمؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ونشر في ص ٥٠٩ من عدد تموز سنة ١٩٥٦ من مجلتنا هذه .

العرب ؛ وهي ألوف من الكلمات ، لم يرد أكثرها في المعجمات الأصلية ، أو ورد بعضها فيها ، وأشار إليه بأنه كلام مولد ، أو كلام عامي ، أو أنه لغة مصرية أو شامية أو مثل ذلك .

وعلى الرغم من رأي المتزمتمين الذين لا يستعملون إلا الألفاظ الواردة في المعجمات ، فالكثرة من علمائنا تجيز استعمال المولدات الجارية على أقبسة الكلام العربي ، كالغرامة بمعنى غرس الشجر ، والزبارة بمعنى تقليم الكرم ، والباقة بمعنى طاقة الزهر ، والنصبية بمعنى الفرسة ، والقسطل بمعنى الأنبوب المعدني ، والسحارة بمعنى السيفون ، والشووح لنوع من الثنوب اسمه العلمي تنوب قبليقية الخ . فهذه الألفاظ وأشباهاها قد خلت منها المعاجم ، ولكنها وردت في كتب قديمة معروفة . واستعمالها جائز على ما أقره مجمع اللغة العربية في الفقرة الأولى من قرار المولد .

وفي معجم « دوزي » عدد كبير من الألفاظ المولدة تحتاج الى من ينخلها ، ويستخرج نخلها ، ويعرضه على المجمع ليقر الصالح من تلك الألفاظ ، فلا يجد الكتاب حرجاً في استعمالها ، سواء أكانوا من المتشددين ، أم كانوا من المتساهلين . أما الكلمات العامية المحرفة أو المرجلة ، والكلمات الأعجمية التي يمكن إبدال كلمات عربية منها بلا مشقة فالمجمع لا يميز استعمالها في فصيح الكلام ، كقول بعض المعاصرين أجزاجي وباشمهندس وبوزباشي وحكيمباشي وجفتلك وياور وأشباه هذه الرطانات (١) .

ويتضح من قرار التعريب وقرار المولد أن الفرض الأول منها المحافظة على سلامة اللغة . أما القرارات التالية الواردة في المجلد الأول من مجلة مجمع مصر فهي ترمي على الأخص الى فتح باب القياس في بعض المصادر الثلاثية ، تسهيلاً

(١) نشر في عدد نيسان سنة ١٩٥٧ من مجلتنا هذه بحثه عنوانه « المولد والعامي في علوم الزراعة والمواليد » كنته ألقته في حفلة انتاج الدورة الثالثة والمشرين مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة .

لعمل واضعي المصطلحات العلمية . والتخويون في هذا الموضوع فريقان : فريق يرى أن جميع المصادر الثلاثية سماعية ، وفريق يرى أن الكثير الورود من هذه المصادر قياسي . وقد اتبع المجمع مذهب الفريق الثاني ومنهم سيبويه والأخفش وابن مالك والفراء وغيرهم .

وهاكم ما أقره المجمع في هذا الموضوع الاشتقائي :

قرار فعالة للحرفة :

« يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبيها ، من أي باب من أبواب الثلاثي ، مصدر على وزن (فعالة) بالكسر » .

ولا يجمل أحد في أيماننا هذه مبلغ اتساع العلوم الحديثة ، وكثرة العلوم والحرف والصناعات التي لم تكن معروفة في زمن أجدادنا القدماء . فقد أجاز لنا هذا القرار وضع مصادر لم يضمها القدماء ، ولم ترد في المعجمات كالغراسة من غراس ، والرصامة من رسم ، والدلاكة من ذلك ، والطباعة من طبع وهكذا .

قرار فعلان للتقلب والاضطراب :

« يقاس المصدر على وزن (فعلان) لفعل اللازم مفتوح العين إذا دل على تقلب واضطراب » .

تمس الحاجة أحياناً الى هذا المصدر في الفيزياء والكيمياء والطب خاصة فنقول مثلاً مَوْجان من ماج ، ونَوْسان من ناس ، ونَبْضات من نبض ، وطَرَفان من طرف وهكذا . ويراد بالتقلب والاضطراب كل ما يكون فيه اهتزاز وتزعزع في مكانه .

قرار فعال للمرض :

« يقاس من فَعَلٍ اللازم المفتوح العين مصدر على وزن (فُعَال) للدلالة على المرض » .

والأوزان التي جاءت عليها أسماء الأمراض كثيرة : منها وزن فُعَال . وقد صاغوا على هذا الوزن من فَعَلٍ اللازم المفتوح العين كسَعَالٍ من سَعَلَ ، وخَرَجٍ من خَرَجَ ، مثلما صاغوا عليه من الفعل المبني للمجهول والمحوّل عن فَعَلٍ المتعدي المفتوح العين ، مثل زُكِّمَ من زَكَّمَ ، وذُبَّاحٍ من ذُبِّحَ .

ومن أسماء الأمراض ما جاء على وزن فَعَلٍ مصدرًا لفَعْلٍ المكسور العين ، كالبَرَصِ من بَرِصَ ، والمرَضِ من مَرِضَ ، والوَجَعِ من وَجَعَ . ومثل ذلك الحَبَطُ والحَبَجُ والرَّذَى واللَّوَى والسقم والعور والضنى والسلس والاحجج والنكد والجرب الخ . (انظر المخصص ج ١٤ ص ١٣٩ - ١٤٣) .

ومنها ما جاءت على أوزان مختلفة من مصادر غير مطردة كالرئية والحمى والبرسام وذات الرئة .

قال الشيخ أحمد الاسكندري رحمه الله في احتجاجه لقرار (فُعَال) للمرض : « اكتفى المجمع في الدورة الفارطة بتقرير قياس (فُعَال) ، وربما قرر قياسية (فَعَل) أيضاً في دورة أخرى ، لأن هذا الوزن قياسي أيضاً عند بعض النحويين واللفويين » . قلت : لم أجد في ما صدر حتى الآن من أجزاء مجلة المجمع قراراً في هذا الموضوع . وما جاء على هذا الوزن كثير ، فلا غرابة في أن يعده بعض النحويين واللفويين قياسياً . وهو يفيد واضعي المصطلحات الطبية ، ولي فيه بحث .

ورأينا بعض الأساتذة من الأطباء يشتقون من أسماء الأعيان أسماءً للأمراض على وزن فُعَال ، كقولهم وُراك « Coxalgie » من ورك ، وعصاب Névralgie من عصب وهكذا .

ويرى عالم المصطلحات الطبية الدكتور مرشد خاطر أن هناك ضرورة للتخصيص أي أن يُتَّخَص صيغة 'فعال' بالأسماء الأعجمية الدالة على الألم ، وهي التي تنتهي بالكسمة Algie والكسمة Dynie ، أما الأسماء الدالة على المرض والمنتبهة بالكسمة ite فيعبر عنها بالإضافة ؛ وعلى هذا يقال 'كساد Hépatalgie ، والتهاب الكبد Hépatite ، ويقال 'مغاد Gastralgie ، والتهاب المعدة Gastrite وهكذا .

قرار فعال وفعيل للصوت :

« إذا لم يرد في اللغة مصدر لفعال اللازم ، مفتوح العين ، الدال على صوت ، يجوز أن يصاغ له قياساً مصدر على وزن ('فعال) أو فعيل) » .
لم يرد في شرح هذا القرار مثال واحد يبين الحاجة إليه ؛ وهو ليس من القرارات المهمة في موضوع المصطلحات العلمية .

قرار المصدر الصناعي :

« إذا أريدُ صنَّع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والتاء » .
بعد هذا القرار توسعاً مهماً في القياس . ولا أعتقد أن القدماء من النخاعة أو اللغويين جعلوا موضوعه قياسياً . وهو التعبير عن الهيئات والأحوال التي تكون عليها المصادر أو أسماء الأعيان والجواهر . فقد جاء في المخصص أن العرب تقول فعَل كذا على جهة العدل ، وعلى جهة الجور ، وعلى جهة الخير ، ولا يقولون على العدمية ، ولا على الجورية ، ولا على الخيرية .
ولكن المجمع لاحظ أن هذه المصادر كثيرة في كلام القدماء ، وكثيرة جداً في كلام العلماء منذ أواخر القرن الثاني إلى زمننا هذا ، كقولهم جاهلية وخصوصية وفروسية ولصوصية وطفولية ورهبانية وكمية وكيفية الخ . ولاحظ أن النسب بالياء إلى كل لفظ شيء مطرد اطراداً قياسياً ، وأن زيادة التاء لنقل

اللفظ من الوصفية الى الاسمية جائزة ، ولذلك أفتى بقياسية هذا المصدر ، وسماء المصدر الصناعي ، أي المصدر المصنوع ، نظير قولهم المصدر القيامي ، أي المقيس ، والمصدر السماعي ، أي المسموع .
 وواضعو المصطلحات العلمية يعرفون مبلغ الحاجة الى مثل قولنا قِلْوِيَّةٌ وحمضية وسمية وعطرية وخشبية وأشباه ذلك .

قرار فعّال للنسبة الى الشيء :

« يُصاغ (فَعَّال) قياساً للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء .
 فاذا خيف لبسٌ بين صانع الشيء وملازمه ، كانت صيغة (فَعَّال) للصانع وكان النسب بالياء لغيره ، فيقال زَجَّاج لصانع الزُّجاج ، وزُجَّاجي لبائعه » .
 لا يرى ميبوبه أن وزن فَعَّال مطرد ، على كثرته ، وذلك خوفاً من الالتباس ، وصرح بأنه لا يجوز مثلاً أن يقال بَرَّار لبائع البرِّ ، لأنه يلتبس بما اشتق من البرِّ بالكسر ، ولا لبائع الفاكهة فكَكَّاه ، لالتباسه بما اشتق من الفكِّه ، بمعنى التفكِّه ، ولا لصاحب الشمير سَعَّار لالتباسه بما اشتق من الشَّعر .
 وذكر الإسكندري أن علماء اللغة قد حلوا هذه العقدة ، في كل ما أُوهم اللبس ، باستعمالهم صيغة النسب بالياء ، والنسب بالياء قيامي كما هو مشهور .
 وقال : « وكل كتب النحو والصرف مجمعة على أن منع القياس في صيغة فَعَّال هو مذهب ميبوبه ، وأن جواز القياس فيها هو مذهب المبرد ، والله دره ، وبرأيه أخذ المجمع » .

وحملاً بهذا القرار قلت في معجمي (زَهَّار) لبستاني الزهر ، وزَهَّري لبائعه ، وكلاهما يسمى بالفرنسية Fleuriste ؛ وقلت (كَرَّام) لفارس الكروم ، و Viticulteur ، ووَرَّاد لزارع الورد Rosiériste وهكذا .

قرار اسم الآلة :

يصاغ قياساً من الفعل الثلاثي على وزن مِفْعَلٍ وَمِفْعَلَةٍ وَمِفْعَالٍ للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء .

وبوصي المجمع باتباع صِيغِ المسموع من أسماء الآلات ، فإذا لم يُسمع وزن منها لفعل ، جاز أن يصاغ من أي وزن من الأوزان الثلاثة المنقمة .
وهذه الأوزان الثلاثة مشهورة . ولأسماء الآلة أوزان أخرى سماعية كوزن مَفْعُلٍ في مثل مُنْعَضِلٍ ومُدْهِنٍ ومُسْعَطٍ . واشتق المحدثون أيضاً على وزن اسم الفاعل ومبالغته كالرافعة والناصبة والفواصة والطرادة والطيارة وغير ذلك .

وأسماء الآلات الزراعية التي ضمنها معجمي كثيرة كالمحصد والمدرس والمقلع والمزحف والمحشة والمملىة الخ .

قرار الاشتقاق من أسماء الأعيان :

« اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان .

والمجمع يجيز هذا الاشتقاق - للضرورة - في لغة العلوم » .

قلت : اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان والجواهر فقالوا كَبُرَتَ من الكبريت ، وذَهَبَ من الذهب ، وزَفَّتَ من الزيت ، وبَنَجَ من البنج ، وزَنَرَ من الزنار ، وعَصْفَرَ من العصفور الخ . وقد أحصى الإسكندري في القاموس المحيط مئات من مشتقات الأعيان .

وهذه الكثرة هي التي حملت المجمع على اتخاذ قراره هذا ، أخذاً برأي ابن جني وأبي علي الفارسي القائلين بأن ما قيس على الوارد الكثير من كلام العرب فهو من كلام العرب . أما أئمة اللغة فقد منعوا الاشتقاق من الأعيان ، وحصروه في المصادر والأفعال ، ولكن المجمع اعتبر الكثرة النسبية كافية لجعل

الاشتقاق من الأعيان قياسياً في لغة العلم فقط ، ولضرورة يدركها العلماء .
ومن تحصيل الحاصل ذكر ما في هذا القرار من فائدة ؛ فقد وضعت في
معجمي أمام الكلمات الفرنسية عدداً كبيراً من الألفاظ المشتقة من أسماء الأعيان
كالزّهارة Floriculture من الزّهر ، والحراجة Sylviculture من الحراجة ،
والبستنة Horticulture من البستان ، والبرعمة Écussonnage من البرعم ،
والتعضية والتعضي Organisation من العضو الخ .

وقال الإسكندري رحمه الله : « وعلى ذلك يجوز لنا الآن أن نقول :
مُنْحَس من النحاس ، ومُزْرَخ من الزرنيخ ، ومُبَلَّر من البللور ،
ومُتَبَلَّر أيضاً ، ومُقَصِّد من القصدير واستجص الحجر أي صار
بالحرق جصاً ، واسترَب النشا أي صار ربياً » .

قرار التضمين :

« التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدّي فعل آخر
أو ما في معناه ، فيُعطى حكمه في التمعية وال لزوم .
ومجمع اللغة العربية الملكي يرى أنه قيامي لاسمعي ، بشروط ثلاثة :
الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .
الثاني : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، وبؤ من معها اللبس .
الثالث : ملاءمة التضمين للذوق العربي .
وبوصي المجمع ألاّ 'بلجأ إلى التضمين إلا لفرض بلاغي' » .

للتضمين في اللغة معان كثيرة . وقد شرحها الإسكندري في إسهاب ،
وذكر قول علماء اللغة والنحو فيها ، ثم احتج لقياسية التضمين مبيّناً ما قاله في
ذلك . والتضمين بمعناه الذي أراده المجمع بهم الكتاب أكثر من واضي
المصطلحات العلمية . فالكتاب البليغ عندما يقرأ في القرآن الكريم مثلاً قوله

تعالى : « وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُنْفِيسَ مِنَ الْمُصْلِحِ » يهيمه أن يعرف أن فعل يعلم تضمن معنى يميز ، ولذلك تمدي بمن . وكذلك قوله تعالى : « عَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ » ، فالعَتَوْ الاستكبار ؛ وقد تضمن معنى الانحراف والانصراف ، فعُدِّي بمن ، وهكذا .

أما واضح المصطلحات العلمية فالذي يهيمه من معاني التضمن معنى المجاز أو المجاز المرسل ؛ والمجاز قياسي ؛ والرجوع الى المجاز ، أي تضمن الألفاظ اللغوية معاني اصطلاحية ، من أنجع الوسائل في وضع المصطلحات العلمية . ولا يجهل أحد بعض ألفاظ مجازية وُضعت حديثاً كالقطار والقاطرة والسيارة والفواصة والباخرة والمطبعة الخ . ومن الواضح أن هذا الموضوع يهيم واضعي المصطلحات أكثر من تعليقات الكتاب في تضمن فعل ـ معنى فعل آخر أو في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض .

قياسية بعض أفعال المطاوعة :

علماء العربية مختلفون في اشتقاق الفعل المطاوع أهو قياسي أم هو سماعي . وقد بحث الجمع في هذا الموضوع وقرر قياسية المطاوعة في الأفعال الآتية :

مطاوع فعَل الثلاثي :

« كل فعل ثلاثي متمم دال على معالجة حسية ، فمطاوعه القياسي يُفَعَّل ، ما لم تكن فاء الفعل واواً ، أو لاماً ، أو نوناً ، أو ميماً ، أو راءً ، ويجمعها قولك (ولنمر) ، فالقياس فيه إفْتَعَلَ » .

ومعنى الحسية ظهور الأثر في العين كالكسر والقطع والجذب ، فيقال مثلاً كسرتُه فانكسر ، ولا يقال علمته فانعلم ولا ظننته فانظن .
أما الأفعال الثلاثية التي تكون فاء الفعل فيها أحد حروف (ولنمر) أو

(لم نرو) فمثل لأمتُ الجرحَ فالتأمَ لا فانلأَمَ ، ورُميتُ به فارتقى لا فانرمى ، ونفيتها فانفتى لا فانفتى .

مطاوع فعّل بتشديد العين :

- « قياس المطاوعة لفعل مضعف العين تفعل »
- والأغلب فيما ضعّف للتعديّة فقط أن يكون مطاوعه ثلاثية «
- يقال مثلاً قَطَّعْتُهُ فَتَقَطَّعَ ، ويقال فيما ضعّف للتعديّة علّمته فعلمم أو فتعلمم .

مطاوع فاعل :

- « فاعل الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره ، مثل باعدته ، يكون قياس مطاوعه تفاعل كتباعده » .

مطاوع فعملل :

- « فعملل وما ألحق به قياس المطاوعة منه على تفعلل ، نحو دحرجته وتدحرج ، وجلبته فتجلبب » .

التعديّة بالهمزة :

- « يرى المجمع أن تعديّة الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية » .
- كأقام وأقعد من قام وقعد . وجاء في الشرح أن المجمع لم يجد أقبس ولا أخصر من التعديّة بالهمزة .

صيغة استتفعّل للطلب وللصيرورة :

- « يرى المجمع أن صيغة استتفعّل قياسية لإفادة الطلب أو الصيرورة » .
- يغلب على هذا البناء أن يكون للطلب كماستكتبه . وكثيراً ما بديل

أيضاً على الصيرورة كاستجمل البير أي صار جملاً ، واستماه البخار أي استعمال ماء .

ملحقات الأصول العامة :

للمجمع بهذا العنوان سبعة قرارات تفيد الذين يعنون بشؤون المصطلحات العلمية:
 « الأول : يُفَضَّلُ اللفظ العربي على المعرب القديم ، إلا إذا اشتهر المعرب » .
 ومعناه أنه يجب علينا مثلاً ترجيح الحرير على الأبريسم العربية قديماً ،
 وترجيح الحس على الفرجنة ، وعلى العكس ترجيح الباذنجان العربية قديماً والمشهورة
 على الأتب والمقد العربيتين المهجورتين وهكذا . وعندني أن أموراً كهذه
 صردها الى الذوق والى الحاجة أحياناً .

« الثاني : يُنطق بالاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب » .
 أي أننا نقول مثلاً أنيسون لا ينسون ، وغرناطة لا غرنابادا ،
 وأفسنتين لا أبسنت .

« الثالث : تُفَضَّلُ الاصطلاحات العربية القديمة على الجديدة ، إلا إذا شاعت » .
 أي نقول مثلاً معدنيّات وهي اصطلاح قديم ، ترجيحاً على علم المعادن
 أو بحث المعادن وكلاهما اصطلاح حديث . واشتهر لدى الشاميين والعراقيين
 اصطلاح الفيزياء الحديث على الطبيعة أو الطبيعي وهما اصطلاحان قديمان .
 « الرابع : تُفَضَّلُ الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر عند وضع اصطلاح
 جديد ، إذا أمكن ذلك ، وإذا لم يمكن ذلك تُفَضَّلُ الترجمة الحرفية » .
 ومعنى هذا القرار واضح . والمهم فيه وفي سائر القرارات معرفة العمل بها
 في معالجة كل اصطلاح علمي أعجمي يراد نقله الى العربية .

* * *

هذه هي القرارات العلمية التي وردت في الجزء الأول من مجلة مجمع اللغة العربية . وقد شرحها الفقيه الشيخ أحمد الإسكندري ، واحتج لها ، في ٩٢ صفحة على ما ذكرته في الحاشية .

أما القرارات التي جاءت في الجزء الثاني ^(١) فقد شرحها واحتج لها الشيخ محمد خضر حسين ، أطال الله بقاءه ، وأولها « قرار تكملة مادة لغوية وردت بعضها في المعجمات ونحوها ولم ترد بقيتها » .

وهذا القرار يهم علماء اللغة أكثر من علماء المصطلحات العلمية ، ولذلك لا أتمرض له ، وبجته طويل .

قرار النسبة إلى جمع التكسير :

« المذهب البصري في النسب إلى جمع التكسير أن يُردَّ إلى واحد ، ثم يُنسب إلى هذا الواحد . ويرى المجمع أن يُنسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك » .

تشدد البصريون في النسب إلى الجمع المكسر ، وعدوا الألفاظ المنسوبة إليه مستثناة من القاعدة . والقاعدة عندهم رد الجمع إلى مفرده ثم النسب إلى ذلك اللفظ المفرد .

أما الكوفيون فقد ذكر ابن بري أنهم يجيزون النسبة إلى الجمع على لفظه مطلقاً .

ومهما يكن من أمر فالنسب إلى الجمع أمر لا غنى عنه في بعض المصطلحات العلمية ، فالدَّوْلِيُّ غير الدَّوْلِيِّ ، والأَخْلَاقِي غير الخُلُقِي . وقال مجمع مصر أحيائي ووظائفي . وقلت في معجمي حشراتي ودواجني وبساتيني للمختصين بعلم الحشرات والدواجن وفلاحة البساتين وهكذا .

(١) دور الانعقاد الثاني للمجمع سنة ١٩٣٥ م .

قياس صيغة مفعلة للمكان الذي يكثر فيه الشيء :

« تصاغ مفعلة قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي يكثر فيه هذه الأعيان ، سواء أكانت من الحيوانات ، أم من النبات ، أم من الجماد » .

قلت : لقد صفتُ ألفاظاً عديدة على هذا الوزن ، واقتبست أيضاً من المعجمات ألفاظاً ، وجعلتها في معجمي أمام ما يقابلها من الألفاظ الفرنسية ، مثل مَلْسَبَنَة و مَرْبَدَة و مقشدة و مقطنة و موردة و مَرزَزة و مفرسة و مَطَيِّرة و مَنَانَة و مبقرة و مقصبة و مأسلة الخ . ولم أقدم على الصوغ من أسماء الأعيان التي تزيد أصولها على ثلاثة أحرف لأن ذلك مقصور على السماع .

قياس صيغة فعّال للمبالغة :

« يصاغ فعّال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي » .
احتج الشيخ خضر حسين حفظه الله لهذا القرار ، وأثبت جواز قياسية فعّال للمبالغة ، وذلك يرجوعه الى كتب الصرف ، والى كتب اللغة القديمة . واستخرج من الكتب الثانية ، أي المعجمات ، ٨٩٦ لفظاً على هذا الوزن كاللِّمَاع و المَزَّاح و المِيَّاس و الشِّفَّاف و العَوَّاص الخ . وكلها من الأفعال اللازمة فقط .

ومن القرارات التي وردت أيضاً في الجزء الثاني من مجلة المجمع :
« الاصطلاحات العلمية والفنية والصناعية يجب أن يقتصر فيها على اسم واحد خاص لكل معنى » .

قلت : هذا القرار لا يستطيع العمل به إلا المجمع ؛ أما واضعو المصطلحات فقد يكونون أحياناً مضطرين إلى إثبات مصطلحين ، أمام الكلمة الاعجمية

م (٣)

الواحدة ، ولا سيما عندما يكون كلاهما سائغاً في نظرهم . والمجمع هو الذي يجب أن ينتحل المصطلحات التي يضعها العلماء للمعنى الواحد ، وأن يختار أصلها . وموضوع توحيد المصطلحات مهم وطويل ، ولي فيه بحث مسهب .
 وما قرره المجمع في وضع كلمات الشؤون العامة :
 « في شؤون الحياة العامة يُختار اللفظ الخاص للمعنى الخاص ، فإذا لم يكن هناك لفظ خاص أتى بالعام ، ويُخصَّص بالوصف أو الإضافة » .
 وقرر المجمع أيضاً عرض الكلمات التي بقرها على الجمهور فقال :
 « تُعرض الكلمات والمصطلحات التي بقرها المجمع سنة على الجمهور بعد إقرارها .
 وينقبل المجمع في خلال تلك السنة الانتقادات التي يعترض بها العلماء » .
 وقد عدل المجمع رأيه في عدد من المصطلحات التي كان أقرها ، بعد أن نبهه بعض العلماء الى مصطلحات أصلح منها . وهذا يدل على تحلي أعضاء المجمع بروح علمية سامية .

* * *

وإذا انتقلنا في بحثنا هذا الى الجزء الثالث من مجلة المجمع فاننا لا نجد فيه قرارات علمية . أما الجزء الرابع^(١) فهو يشتمل على قرارات في قياسية الغالب من جموع التكسير ، وأخرى في كتابة الأعلام الإفرنجية بحروف عربية ، وقرارات في كتابة الأعلام اليونانية واللاطينية بحروف عربية .
 وقد احتج الشيخ أحمد الإسكندري رحمه الله لقياسية جموع التكسير ، والألفاظ الدالة على الاطراد ، فجاء بحجته المانع في ٣٧ صفحة من الجزء الرابع من المجلة . وأول قرار في هذا الموضوع هو قرار عام يفتح للقياس باباً واسعاً ومفيداً وهو :

(١) يشتمل الجزء الثالث من المجلة على أعمال المجمع في دور انعقاده الثالث سنة ١٩٣٦ ، ويشتمل الجزء الرابع على أعماله في دور انعقاده الرابع سنة ١٩٣٧ .

الألفاظ الدالة على الاطراد :

« يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدماء النحويين والصرفيين وهي : القياس ، والأصل ، والمطرِد ، والغالب ، والأكثر ، والكثير ، والباب ، والقاعدة ألفاظ متساوية في الدلالة على ما ينقاس ، وأن استعمال كلمة منها في كتبهم يسوّغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يُسمع على ما سُمع ، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب » .

ومن الواضح أن هذا القرار هو نتيجة للخطة التي سار عليها المجمع في قبول قياسية الأوزان التي لم يبت القدماء رأياً في قياستها ، بل استعملوا ألفاظاً تدل على ترجيح القياسية كالفالب والكثير والأكثر الخ . وقد شرح الاسكندراني هذا الموضوع شرحاً مستفيضاً .

جمع الكلمات التي لم تُسمع جموعها :

« يرى المجمع أن الكلمة التي لم يُسمع لها جمع في اللغة يُختار لها صيغة جمع القلة الذي يطرد في وزنها ، وإذا وُجد لها صيغتان لجمع الكثرة ، مع التساوي في القوة ، اختيراً معاً . وعند التفاوت في القوة يختار جمع واحد هو أفواها ، وُبكتفي بجمع واحد في المصطلحات العلمية أياً كان » .

وجاء بعد هذا القرار العام عدة قرارات خاصة في قياس جمع الأسماء على حسب أوزانها ، كقياس جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث ، والاسم الثلاثي المزيد بتاء التأنيث ، والوصف الثلاثي ، وجمع الرباعي في حالات مختلفة ، والصيغ التي يرجح فيها جمع السلامة ، وجمع التمامي ، وجمع الجنس الجمعي . ولا يتسع المجال في بحثي هذا لذكر هذه القرارات ، وهي تفيد في معرفة جموع الألفاظ والمصطلحات العلمية الحديثة .

قرارات كتابة الأعلام الأعجمية بحروف عربية :

اتخذ المجمع في هذا الباب ستة عشر قراراً لم ينقيد الكتاب إلا ببعضها ؛ ومنها ما أهمله المجمع نفسه لأسباب شتى أهمها صعوبة حمل المطابع العربية على استعمال حروف وعلامات جديدة ، على حين أن تلك المطابع تكاد تنوء بحمل ما عندنا منها .

فالقرار الأول يقضي بكتابة العلم الإفرنجي اللاتيني الأصل بحروف عربية ، على حسب نطقه في اللغة الإفرنجية ، ومع اللفظ الإفرنجي بحروف لاتينية بين قوسين في البحوث والكتب العلمية .

قلت : إن هذا الاحتراز الأخير ضروري ولا سيما في الكتب والمجلات العلمية .
ومن القرارات المذكورة :

« جميع العربات القديمة من أسماء البلدان والممالك والأشخاص المشهورين في التاريخ التي ذُكرت في كتب العرب ، يحافظ عليها كما نطق بها قديماً . ويجوز أن تُذكر الأسماء الحديثة التي شاعت بين قوسين ؛ وإذا اختلف العرب في نطقين رُجح أشهرهما » .

وعملًا بذلك نقول مثلاً إقريطش وجريط ؛ ونضع إلى جانبها كريد ومدريد بين قوسين لاشتجارهما . ونقول : إشبيلية وخرناطة وإفلاطون وأخلوس لاسيوبيل ولا غرانادا ولا بلاطون ولا إشيل .

أما أسماء البلدان والأعلام الأجنبية التي اشتهرت حديثاً بنطق خاص وصيغة خاصة مثل باريس والإنجليز وإنجلترا وغير ذلك فمن قرارات المجمع أن تبقى كما اشتهرت نطقاً وكتابةً .

وقبل المجمع إدخال الحرف (پ) ليقابل الحرف (P) الأعجمي . وقبلت اللجنة المكلفة لدراسة هذا الموضوع أن يرسم الحرف (V) الأعجمي فاءً بثلاث نقط أي (ف) .

وقرر كتابة الصوت الذي يقابل الحرف (O) وما يشابهه واواً إذا كان الصوت ممدوداً مثل Hood ، Wood ؛ وكتابة الحرف الإنجليزي (A) ألفاً ؛ وكتابة الحروف الإنجليزية (e) و (i) و (y) وكل ما أشبهها في النطق ياءً .
ومن قرارات المجمع التي لم تشع وضع علامات على بعض الحروف العربية ، كوضع علامة أشبه بالمدة الرأسية أو الألف القصيرة للدلالة على الإمالة في مثل Seine فتكتب سين ؛ وكذلك توضع هذه العلامة على الحرف السابق للواو المائلة في مثل Rome فتكتب رومة ؛ وكذلك وضع علامة كالرقم ٨ فوق الواو لتدل على الحرف (e) المُشتمّ مثل جوتة Goethe الخ . وكل ذلك وأشباهه لم يعمل به أحد حتى الآن .

ولم أجد أن المجمع قد استقر على رأي في رسم الحرف (G) الأعجمي وهو غمّا اليوناني . فالعرب رسمته غيناً في جميع كتبها القديمة فقالت مثلاً غرناطة وغدامس وأناغورس وهلم جرا . فوجب علينا أن نجاريهم فنقول مثلاً غرام لا جرام ، وغلو كوز لا جلو كوز . والمجمع قد أقر رسم الحرف اليوناني غمّا والحرف اللاتيني (g) غيناً ، ولكنه قلما يعمل بقراره ، فتراه يرسمه جيماً ؛ والسبب أن بعض المصريين ، ومنهم سكان القاهرة والوجه البحري ، ينطقون الجيم مثلاً ينطق الأوريون الحرف (g) ، على حين أن تسعة أعشار الناطقين بالضاد جيهم معطشة أو لينة ، وهي الجيم العربية القرشية التي تنطق في الشام والعراق والجزيرة العربية وصعيد مصر والسودان وتونس والجزائر ومراكش . ولذلك لا يجوز أن تقلب الأوضاع في رسم الحرف (g) جيماً ، ويرسم الحرف (z) أو الحرف (g) الفرنسي الذي يليه أحد الحروف الصوتية (e) و (i) و (y) جيماً في وسطها ثلاث نقط أي (چ) ، وهو شذوذ رأبته في بعض الكتب المصرية .

وقد وضع المجمع ٢٣ قاعدة في كتابة الأعلام اليونانية واللاتينية بحروف عربية ، مقتنياً في عمله هذا أثر القدماء من نقلة العلوم الى العربية ، ومستفيداً ببحث مانع للدكتور أمين المملوف ، وآخر للدكتور أحمد عيسى . وقد خلصت هذه القواعد في ست صفحات من كتاب المصطلحات العلمية الذي مر ذكره . ولا مجال لبحثها في هذا المقال .

* * *

واشتمل الجزء الخامس من مجلة المجمع على أعمال أربع دررات امتدت من أواخر سنة ١٩٣٧ حتى صيف سنة ١٩٤٢ (١) . ولم يرد في هذا المجلد إلا قليل من القرارات العلمية . وكثير منها أهملها المجمع . وهاكم ما يفيد ذكره منها :
إتباع ما جرى عليه العرب في استعمال أداة التعريف :

« لم يدخل العرب أداة التعريف على الأعلام المعربة إلا إذا كان العلم اسم شهب ، أو كان له صيغة عربية ، لذلك يجب اتباع ما جرى عليه العرب ، وعدم إدخال أداة التعريف على الأعلام الجغرافية المعربة » .
وعلى هذا نقول مثلاً باكستان وأندونيسية بلا تعريف .

وضع صيغ عربية للمقاييس المختومة بكلمات Scope و Meter و Graph :

« تلزم صيغة واحدة تجري عليها كلمات الجنس الواحد ، فما يراد به الكشف وضعنا له صيغة مفعال (Scope) ، وما يراد به القياس وضعنا له صورة مفعّل (Meter) وما يراد به الرسم وضعنا له صيغة مفعّلة (Graph) » .
قلت : هذا القيد ثقيل : ووجدت أن المجمع قلما بتقيد به في أيامنا هذه .
والعلماء في هذا البحث مختلفون ، فريق يرى استعمال صيغ اسم الآلة دون تمييز ،

(١) صدر الجزء الرابع سنة ١٩٣٩ ، وصدر الجزء الخامس هذا سنة ١٩٤٨

فتكون المجلة قد احتجبت تسع سنوات لصاعب ذكر أنه لم يكن من السهل تذليلها .

كالمجهر لا المجهر للمكروسكوب ، وقد شاعت الأولى اسماً لهذه الآلة ،
أما المجهر فقد خصت بمكبر الصوت ، وفريق يرى استعمال المضاف والمضاف إليه ،
وهم الكثرة ، مثل مقياس الرطوبة ، ومقياس المطر ، ومقياس الحرارة ومقياس
اللبن ومقياس الحموضة الخ . وفريق ثالث يمنح الى التعريب . والبحث في
مختلف الآراء طويل .

قرار ترجمة الكلمات المنتهية بـ (Able) :

« وافق المؤتمر على ما رآته لجنة مؤلفة من أعضاء المجمع من ترجمة الكلمات
المنتهية بـ (Able) بالفعل المضارع المبني للمجهول ، وبترجم الاسم منها بالمصدر
الصناعي ، فيقال : (بُذاب) و (يُؤكّل) و (لا بذاب) و (لا يؤكل) ،
ويقال (المذوية) و (المأكولية) .

قلت : هذا القرار مبسّر ، فالكاسمة الفرنسية Able (ومثلها الكاسمة
ible) تدل في الأفعال الفرنسية المتعدية على القابلية المنفعلة ، مثل Aimable
و Faisable أي الذي يمكن أن يُجَبَّ أو يُعْمَل ؛ وتدل في الأفعال اللازمة
على القابلية الفاعلة ، مثل Durable و Variable أي الذي يمكن أن يدوم
أو يتبدل . أما في الأسماء فهي تدل على الصفة ، مثل Charitable
و Raisonnable ، أي الذي عنده إحسان أو عقل .

ففي الحالة الأولى يمكن العمل بقرار المجمع فيقال يُجَبُّ ويُعْمَلُ ويؤكل
و يُشْرَبُ ؛ أما في الحالة الثانية والثالثة فلا يمكن استعمال المضارع المبني للمجهول ،
بل يقال شيءٌ يدوم أو دائم ، وشيءٌ يتبدّل أو مُتَبَدِّلٌ ، ورجلٌ مُخْمِنٌ
أو خَيْرٌ . ورجلٌ يَعْمَلُ الخ .

ومن قرارات المجمع في المجلد الخامس (ص ٢٠٩) ترجمة المصدر Hyper
بكلمة « فرط » مثل فرط الحاسية Hypersensibilité ، وفرط الضغط

• Hypertention

ومنها ترجمة الصدر اليوناني (A) الدال على النفي (وهو يكتب An أمام الأحرف الصوتية) بكلمة (لا) النافية مركبة مع الكلمة العربية ، فيقال مثلاً : اللاجئن مقابل Ablépharie وهو فقد الأجنان ، ولاثمري Acarpe ، ولاساقى Acaule وهكذا . وعاد المجمع الى هذا الموضوع في المجلد السادس ص ١٧٢ فاشترط أن يوافق استعمال هذه القاعدة الذوق ، وأن لا ينفرد منه السمع .

ومن القرارات الواردة في المجلد الخامس أيضاً ترجمة الكاسعة Oïde بكلمة « شبه » فيقال : شبه غرائي Colloïde ، وشبه مخاطي Mucoïde . ولكن المجمع عاد الى هذه الكاسعة فجاء في المجلد السادس ص ٧٥ أن كل كلمة أجنبية فيها هذه الكاسعة الدالة على التشبيه والتنظير تترجم في الاصطلاحات العلمية بالنسب مع الألف والنون . مثل غرّواني وسمماني فيما يشبه الغراء والسمسم . وأقر المجمع أيضاً استعمال هذه النسبة في المصطلحات الطبية التي تنتهي الكلمة الإنكليزية منها بحروف (Form) أو (Like) .

والمجمع يسير اليوم على هذه القاعدة . ولي عليها ملاحظات ذكرتها في ص ٦٩ - ٧٠ من كتاب المصطلحات العلمية في اللغة العربية .

* * *

وصدر الجزء السادس من مجلة المجمع سنة ١٩٥١ ، واشتمل على أعمال أربع دورات امتدت من أواخر سنة ١٩٤٢ حتى أواسط سنة ١٩٤٦ ؛ وجاء في هذا الجزء « ص ٧٥ » ، عدا التعديلات التي أشرت إليها ، قرار في قياسية أربع صيغ عربية قد يحتاج إليها واضعو المصطلحات العلمية وهي :

(١) جمع الجمع - « قرر المؤتمر أنه مقبس عند الحاجة » .

وذلك كقولهم أقوال وأقوابل ، وأعبد وأعابد ، وجمال وجماليات الخ .

(٢) جمع المصدر - « قرر المؤتمر أنه يجوز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه » .
 في الشرح : يقولون إن المصادر لا تُثنى ولا تجمع ، لأن المصدر يراد منه
 جنس الفعل من حيث هو ، أما إذا قصد منه بيان العدد فقد اتفقوا على حق
 تثنيته وجمعه ، نحو رميته رميتين أو ثلاث رميات . فإن قصد منه بيان النوع
 فقد منع جمعه بعض النحويين ، والمشهور عند علماء اللغة جوازه . وفي القرآن
 الكريم : (وتظنون بالله الظنون) .

وقال الشاعر :

ثلاثة أحباب فبِ علاقةٍ وحبُّ تملّاقٍ وحبُّ هو القتلُ

(٣) المصدر الذي على وزن تفعّال - « قرر المؤتمر صحة أخذه من الفعل
 للدلالة على الكثرة والمبالغة » .

(٤) فعلّ (المضعف) - « قرر المؤتمر أنه للتكثير والمبالغة » .

وفي ص ١٧٢ من المجلد السادس عاد مؤتمر المجمع في الدورة التالية الى هذا
 القرار فوافق على القرار الآتي :

« لما كان نقل الجرد الثلاثي الى صيغة فعلّ يفيد معنى التعدية أو التكثير
 أو النسبة أو السلب أو اتخاذ الفعل من الاسم ، يرى المجمع أنه يجوز استعمال
 هذه الصيغة ليؤدي الفعل أحد هذه المعاني عندما تدعو الحاجة الى تأديته وإن
 لم ينص على هذه الصيغة ، على ألا يقر المجمع نهائياً مثل هذه الكلمات إلا
 بعد تمحيصها » .

وتطبيقاً لهذا القرار وافق المؤتمر على صحة الألفاظ المستعملة الآتية :

خَدَّرَ وَحَضَّرَ وَرَدَّ وَشَخَّصَ وَجَسَّمَ وَهَلَّلَ وَشَرَّعَ .

* * *

وإذا انتقلنا الى الجزء السابع من المجلة (وفيه أعمال المجمع من خريف سنة ١٩٤٦ الى أواسط سنة ١٩٤٩) فإننا لا نعثّر فيه إلا على قرار واحد يفيدنا في الموضوع الذي نتكلم عليه ، وهو قرار جواز النحت ، فقد جاء في ص ١٥٨ من هذا الجزء :

« ألف مجلس المجمع لجنة من بعض أعضاء المجلس والمؤتمر لبحث موضوع النحت . وقد عُرض بحث اللجنة على المؤتمر فوافق بعد مناقشته على جواز النحت عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية » .

قلت : البحث في موضوع النحت طويل ، وآراء العلماء في مدى الحاجة إليه متضاربة . وللدوق والفهم شأن كبير في النحت ، وكثيراً ما يكون استعمال كلمتين عربيتين أصلح من استعمال كلمة واحدة منحوتة يمجها الدوق ويستغلق فيها المعنى . ولم أنحت في معجمي إلا كلمات قليلة جداً ، وكذلك مجمع اللغة العربية في مجلته .

* * *

ولم يرد شيء من القرارات العلمية المهمة في الجزء الثامن من المجلة . وهذا الجزء صدر في سنة ١٩٥٥ ، وهو يحوي أعمال المجمع من سنة ١٩٤٩ الى سنة ١٩٥٢ .

ونحن حين نكتب هذا المقال نرقب صدور الجزء التاسع الذي علمنا أن طبعه قد تمّ أو أوشك أن يتم . ومما أعرفه شخصياً أن آخر عمل للمجمع في الموضوع الذي نتكلم عليه قرار مؤرخ في الخامس من كانون الثاني « يناير » سنة ١٩٥٦ وافق مؤتمر المجمع فيه على أربعة اقتراحات عرضتها عليه ، وكلها في رسم بعض المعربات وهي :

الاقتراح الأول : كثيراً ما اضطر الى تعريب كلمات أعجمية رسمها واحد في اللغات الأوربية المشهورة ، ولكن النطق بها مختلف ، مثل Fibrine و Micron و Tulipe الخ . فهي عند الفرنسيين تُنطق بقولهم فـبرين ومـكرون وتـوليب ، وهي عند الإنكليز فيـبـريـن ومـيـكرون وتـيـوليب . فالنطق الصحيح والدوق السليم يحملنا على ترجيح النطق السهل وهو النطق الفرنسي فيما تملك به من ألفاظ .
لذلك أرى من المفيد اتخاذ قرار بترجيح أصهل نطق في رسم مثل هذه الألفاظ العربية .

الاقتراح الثاني : من القواعد التي اتخذها المجمع في الجزء الرابع من مجلته رسم الحرف (g) اللاتيني (وبجانبه في اليونانية الحرف غمّا) غيناً عربية ، جريباً مع القدماء ؛ ومع هذا ما برحت لجان المجمع ترسمه جيداً وتقتصر على الجيم وحدها . فاذا كان لا بد من مراعاة النطق القاهري للحرف جيم العربي يكون من المفيد اتخاذ قرار بأن يُرسم الحرف (g) الأجنبي ، في الكلمات التي يعربها المجمع ، جيداً وغيناً جميعاً ، وبأن لا يُكتفى بالجيم وحدها فيقال مثلاً جليسرين وجليسرين وهكذا . والأسباب معروفة لا تحتاج الى شرح .

الاقتراح الثالث : كثير من الكلمات الأعجمية التي اضطر الى تعريبها تنتهي

بالحرف (A) أو بالكاسعة (Gie) الدالة على العلم . وقد لاحظت عند تعريب هذه الكلمات أن بعض الخبراء ينهون الكلمة العربية بالتاء ، وأن بعضهم ينهونها بالألف ، مثل جيولوجية وجيولوجيا ، وبيولوجية وبيولوجيا ، ومغنولية ومغنوليا وهكذا .

ومن المعروف أن قدماء النقلة لم يسيروا على خطة واحدة في هذا الموضوع . ولكن المعربات بالتاء كانت تفوق عندهم المعربات بالألف . والسليقة العربية تجعلنا نرجح إنهاء الكلمات المذكورة بالتاء . فمن رأبي اتخاذ قرار بهذا الترجيح .

الاقتراح الرابع : في اللغات الأوربية الكبيرة عدد من الألفاظ اقتبست من العربية وُحرِّفت ، فعند نقل هذه الألفاظ الى العربية أرى إعادةها الى أصلها العربي فنقول مثلاً الحِجْرَاء لا الهَمْبِرا ، والقصر لا الكازار ، وَعَدَنِيَّة لا أدِينيا ، وَعَرَبِيَّة لا أَرابِيَّت ، وحرَّشَف لا أَرْتَيْشُو ولا أرضي شوكي العامية المحرفة عن أرتيشو وهكذا .

* * *

وبعد إن هذه الخلاصة لا تغني عن المعلومات الواسعة التي اشتملت عليها مجلة مجمع اللغة العربية في هذا الموضوع ، ولكنها - أي الخلاصة - لا تخلو من فائدة يفيدها العلماء والأساتيد الذين يعنون بوضع المصطلحات العلمية أو تحقيقها ولا يتمكنون من الحصول في يسر على أجزاء المجلة التي يصدرها المجمع المشار اليه .

مصطفى السرابي

— 2000 —